اين باتت يده متفق عليه الا لفظ ثلاثا فلمسلم فقط استدل به فيه الى احتمال نجاسة اليد في النوم كان تقع على محال لا ستنجا بالجر لانهم كانوا يستنجون به فيحصل لهم التردد وعلى هذا فعدم الحديث لا على مطلق النوم كما ذكره النووي في شرح مسلم واذا كان هذا هو المراد فمن لم يتم واحتمال نجاسة يده كان في معنى النائم وهذه الغسلات الثلاثة هي المندوبة اول الوضوء لكن ندب تقديمها عند الشك على غمس يده ولا تزول الكراهة الا بغسلها ثلاثا لان الشارع اذا نهى حكما بغايه انما يخرج عن كهرته باستيفايها فسقط ما قيل من انه ينبغي زوال الكراهة بغلبة الظن لتيقن الطهر بها لما لا كراهة اذا تيقن طهرها ابدا

ومن هنا يوخذ ما بحثه الاذرعي ان محال عدم الكراهة عند تيقن طهرهما اذا كان مستند اليقين غسلهما ثلاثا فلو غسلهما فيما مضى عن نجاسة متيقنة او مشكوكة مرة او مرتين كره غمسهما قبل غسلهما الكمال الثلاثة ومثل المايع في ذلك كل مائع رطب كما في العباب فان تعذر عليه الصب كالبلالة وجد ما يغرف به منه استعان بغيره او اخذه بطرف ثوب نظيف او بفيه او نحو ذلك اما اذا تيقن نجاستها فانه يحرم عليه ادخالهما في الاناء قبل غسلهما لما في ذلك من التضمخ بالنجاسة وخرج بالماء القليل الكثير فلا يكره فيه كما قاله النووي في دقايقه والثالث المضمضه وهي جعل الماء في الفم ولو من غير ادارة فيه ومج منه والرابعه الاستنشاق بعد المضمضه وهي جعل الماء في انف وان لم يصل الى الخيشوم وذلك للاتباع رواه الشيخان واما خبر تمضمضوا واستنشقوا فضعيف نبهت عليه

تقدم غسل اليدين على المضمضه وعلى الاستنشاق مستحق لا مستحب عكس تقديم اليمنى على اليسرى وفرق الروياني

باب اليدين مثلا عضوان متفقان اسما وصورة بخلاف الفم والانف فوجب الترتيب بينهما كاليد والوجه فلو اتى بالاستنشاق مع المضمضه حسبت دونه وان قدمه عليها فقضيته للام المجموع ان المؤخر يحسب وقال في الروضه لو قدم المضمضه والاستنشاق على غسل الكف لم يحسب الكف على الاصح قال الاسنوي وصوابه ليوافقه ما في المجموع لم يحسب المضمضه والاستنشاق على الاصح انتهى والمعتمد ما في الروضه لقولهم ما في الصلاة الثالث عشر ترتيب الاركان خرج السنن فيحسب منها ما اوقعه اولا فكانه ترك غيره فلا يعتد بفعله بعد ذلك كما لو تعمد ثم اتى بدعا الافتتاح ومن فوائد غسل الكفين والمضمضه والاستنشاق اولا مرفقة اكثر الماء وهو اللون والطعم والرايحه هل تغيرت اولا ويسن اخذ الماء باليد اليمنى ويسن ان يبالغ فيهما غير الصايم لقوله صلى الله عليه وسلم في رواية صحح ابن القطان اسنادها اذا توضات فابلغ في المضمضه والاستنشاق ما لم تكن صايما والمبالغه في المضمضه ان يبلغ الماء الى اقصى الحنك ووجهي الاسنان واللثات ويسن ادارة الماء في الفم وبجه وامرار اصبع يده اليسرى على ذلك وفي الاستنشاق ان يصعد الماء بالنفس الى الخيشوم ويسن الاستنثار للامر به في خبر الصحيحين وهو ان يخرج بعد الاستنشاق ما في انفه من ماء وادبي يختص بيده اليسرى واذا بالغ في الاستنشاق فالاستقص فيكون سعوطا الا استنشاقا قاله في المجموع اما الصايم فلا يسن له المبالغه بالكل لخوف الافطار كما في المجموع فان قيل لم لم يحرم ذلك كما قالوا بتحريم القبلة اذا خشي الانزال مع العلم بالحالة فكل منهما خوف الفساد واجيب بان القبلة غير مطلوبه بالذات بخلاف الصوم فانه مطلوب بالذات ايضا فلما خوف الصوم من الانزال بخلاف المبالغه فيما ذكر وبانه هنا يمكنه اطباق الحلق وهو الماء وهناك لا يمكنه رد المني اذا خرج لانه ماء دافق وبانه ربما كان في القبلة انساد

Copyright Qatar Foundation University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)